



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

الجزء الثاني: قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

يعتمد مستوى الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي على قرارات ثلاث طبقات من صناع القرار:

- المستثمرون من القطاع الخاص سواءً أكانوا في شكل منشآت أعمال أم كانوا أفراداً
- المستثمرون الحكوميون الذين يستثمرون الموارد الحكومية في مشروعات البنية التحتية
- صناع السياسات الحكوميون الذين يقومون باتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتنظيمات وإعداد القرارات التشريعية والسياسية التي تؤثر في مناخ الاستثمار

ويجب على المستثمرين وصناع السياسات أن يقدروا كل عامل من عوامل الاستثمار التي سبق ذكرها. على أن نعلم أن تقدير تلك العوامل الكثيرة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي يكون مستحيلاً بدون معلومات. وبينما تكاد بعض المعلومات

أن تكون متاحة بصفة دائمة - حتى لو تم جمعها من ملاحظات أولية غير رسمية - فإن الموضوع ليس هو موضوع الحصول على معلومات كاملة تامة أو عدم الحصول على معلومات على الإطلاق، بل إنه موضوع إمكان الاعتماد على المعلومات، حيث أن الخلافات في درجة الاعتماد على المعلومات قد تكون كبيرة فعلاً.

اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة يتطلب معلومات مكثفة: كلما ازدادت درجة إمكان الاعتماد على المعلومات، كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذه من قرارات. وإذا ما قدر أحد المستثمرين أن المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن القرار المحتمل نتيجة لذلك هو عدم الاستثمار.

وفضلاً عن هذا، ونظراً لأن الدول تتنافس فيما بينها للحصول على الاستثمارات - ويتزايد هذا الاتجاه يوماً بعد يوم - فإنها أيضاً تتنافس في المعلومات. والدول التي تقوم بإنتاج معلومات إحصائية يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

العالم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك تنافس عالمي على مصلحة المستثمر. ومن ثم فإن تحليلات الاستثمار يجب أن تتناول نطاقا واسعا من المتغيرات ابتداءً من تلك المتصلة بصناعة معينة أو بالسوق، إلى تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمتغيرات السياسية، والتي عادة ما يتم اختصارها في مصطلح "مخاطر الدولة" Country Risk.

ونظرا لتعقيد عملية التقييم والمقارنة بين المرشحين للاستثمار يتطلب الأمر وجود إطار منطقي متواصل للتقييم. ومن الممكن أن يتم إدخال تحسين وتطوير إلى درجات متزايدة من الدقة والعمق، إلا أن هذه التحسينات سرعان ما تصل إلى نقطة العوائد المتناقصة. ووفقا لما تم التأكيد عليه فيما سبق، فإن تحليل الاستثمار يتعامل مع المستقبل، ولذا فإنه لا يمكن أبداً أن يشكل علما دقيقا. وبالنسبة لمعظم الأغراض، فإن نموذج التقييم الأساسي للاستثمار عن طريق خصم التدفقات النقدية،

إلى جانب المعلومات الاقتصادية الأخرى إنما يفي بأحد الشروط الضرورية والأساسية اللازمة للنجاح في المنافسة. وعلى النقيض، فإن الدول التي تخفق في التنافس بشأن المعلومات، ستخفق أيضا في التنافس بشأن الحصول على الاستثمارات.

نموذج الاستثمار في الاقتصاد الجزئي

إن المعلومات لا تكون قيمة إلا بقدر ما تقدمه من دعم لعملية اتخاذ القرار، ويعبر الاقتصادي جاك هيرشليفر عن نفس الفكرة بشكل يختلف قليلا، إذ يقول أن "المعلومات لا تكون لها قيمة إلا إذا كانت ستؤثر في العمل"⁷.

ولكن ما هي الآلية التي ستؤثر بها المعلومات في الأعمال التي يقوم بها المستثمر؟

يواجه المستثمرون ابتداءً من الأفراد إلى الشركات الضخمة كثيرا من فرص التنافس على الاستثمار، وقد توجد هذه الفرص في أسواقهم المحلية أو في الدول الأخرى. وفي

⁷ Hirschleifer, Jack, The Private and Social Value of Information and the Reward to Inventive Activity", The American Economic Review, Sept, 1971, page 564

عادة ما يكون كافيا و مناسباً، كما أنه بالتأكيد يناسب ما نقوم به هنا من التصور الحالي
قيمة الاستثمار =

$$\frac{C_n}{(1+R)^n} + \frac{C_2}{(1+R)^2} + \frac{C_1}{(1+R)}$$

C_i = صافي التدفقات النقدية المتاحة للمستثمرين أصحاب رأس المال في السنة القادمة، ابتداءً من السنة (١) حتى السنة (n).

R = هي أدنى عائد يطلبه المستثمرون، وهو يعكس القيمة الزمنية للنقود وعوامل المخاطرة المتوقعة الأخرى.

وإذا كان من المتوقع أن يكون الاستثمار، وفقاً للمعتاد، لمدة تتعدى السنة (n) فإن القيمة المتبقية التي تمثل التدفقات النقدية بعد السنة (n) يتم تقديرها، ثم تضم بعد ذلك باعتبارها التدفق النقدي للسنة (n)

وتكون قيمة الاستثمار هي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل. ويمكن رؤية مثال لذلك في الملحق ١ - أ

والبيانات الاقتصادية الخاصة ببيئة الاستثمار تعكس الماضي، تماماً مثل بيانات المحاسبة المالية. إذ أن الغرض من كليهما هو مساعدتنا في اتخاذ قرارات تؤثر في المستقبل. أي أنه بينما يعتبر كلا من البيانات المحاسبية والبيانات الاقتصادية ضرورية لدعم القرارات، فإن أيًا منهما ليس كافياً بمفرده. وعلى سبيل المثال فإن البيانات المحاسبية قد تشير إلى أن القيمة الدفترية للشركة ١٠٠ ألف على أساس البيانات التاريخية. والبيانات المحاسبية ستكون مفيدة كنقطة بداية للتنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل. ولكن قيمة الاستثمار (التدفقات النقدية المخصومة) بالنسبة لأي مشتر، قد تختلف اختلافاً كبيراً - ارتفاعاً أو انخفاضاً - عن القيمة الدفترية المحاسبية. ويحدث نفس الشيء، في حالة البيانات الاقتصادية، فإن المعدل التاريخي للتضخم واتجاهه، على سبيل المثال، يعتبران نقطة البداية للتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، والذي سيكون جزءاً من معدل العائد الأدنى بالنسبة للمستثمر (R).

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

ويجب على المستثمر استخدام كلا من البيانات الاقتصادية وبيانات المحاسبة المالية وتكوين تصوراتهما عن المستقبل، وفي هذه الحالة فقط يمكن اتخاذ قرار. ونظرا للاختلافات بين كل صانع قرار عن الآخر - مما يعكس اختلاف الظروف والمهارات والموارد المالية وإمكان الوصول إلى الأسواق إلخ - فإن كلا منهم سيقوم بتقدير المستقبل بشكل مختلف وسيقيم الاستثمار بشكل مختلف.

وعلاوة المخاطر^٨ هي دالة لعدة عوامل مثل :

- مستوى المديونية في هيكل ورأس المال للاستثمار المستهدف
- عدم التيقن في تكاليف الاستثمار
- عدم التيقن في التكاليف المتوقعة للمواد الخام
- عدم التيقن في التكاليف المتوقعة للعمالة
- عدم التيقن من التنبؤات الخاصة بطلب السوق
- عدم التيقن مما يقوم به المنافسون من إجراءات
- عدم التيقن من الأسعار بالنسبة للمنتجات

معدل العائد الأدنى

يستحق (R) معدل العائد الأدنى (معدل الخصم) للمستثمر تفسيراً إضافياً بسبب حساسيته لنطاق عريض من المعلومات - أو نقصها - وهو يتكون من ثلاثة عناصر.
 $R =$ معدل العائد الخالي من المخاطر + علاوة التضخم + علاوة المخاطر
 وعادة ما يعتبر معدل العائد الخالي من المخاطر ممثلاً في تكلفة الاقتراض الحكومي تقوم به الحكومات

^٨ يجري استخدام مصطلح "المخاطرة" و"عدم التيقن" بشكل تبادلي، على الرغم من التفرقة بينهما في نصوص ومواضع أخرى، مع استخدام "عدم التيقن" للدلالة على عدم كفاية المعلومات. ونحن نعتبر أن عدم كفاية المعلومات بشكل ببساطة درجة أكبر من المخاطر. ونقوم باستخدام كلا الكلمتين ليعكس اختلاف التوقعات، سلبيًا وإيجابيًا، ليس ببساطة لإمكانية الحصول على ناتج عكسي.

- مخاطر التكنولوجيا
 - مخاطر العملة
 - عدم التيقن من معدلات الضرائب في المستقبل
 - عدم التيقن من أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل
 - عدم التيقن من معدلات التضخم في المستقبل
 - المخاطر السياسية والاقتصادية في الدولة
 - المخاطر التنظيمية والتشريعية
- وفي إحدى عمليات المسح الحديثة التي أجرتها مؤسسة A.T. Kearney قامت أضخم ١٠٠٠ شركة عالمية بوضع ترتيب لأكثر من أربع مخاطر تواجهها من ناحية الأهمية عند الاستثمار في الدول الأخرى^٩
١. التنظيمات واللوائح الحكومية والقرارات القانونية
 ٢. المخاطر المالية للدولة
 ٣. مخاطر العملة وسعر الفائدة
 ٤. الاضطرابات السياسية والاجتماعية
- وعادةً ما يكون عنصر المخاطر الخاص بسعر الخصم كبيراً ويختلف من دولة إلى أخرى. ومن صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى. وكما يلخص هيرشليفر فإن "العائد المتوقع من المخاطرة أعلى من العائد المضمون".^{١٠} ويورد الملحق ٢ مثلاً لتقدير أدنى معدل للعائد (R).

المعلومات والمخاطر

هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار في أحد الاقتصادات والحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون. وكلما ارتفع معدل العائد المطلوب بالنسبة لمجموعة الظروف الاقتصادية والصناعة والأحوال الاقتصادية، كلما قلت الفرص الاستثمارية التي تستوفي بهذا الحد الأدنى.

وكمثال على ذلك، إذا افترضنا وجود تنافس بين الدولة (أ) والدولة (ب) للحصول على استثمار. وإذا افترضنا أن الصناعة (س) في كلا الدولتين تنتج ربحية متماثلة في السنوات الأخيرة، وأن معدلات التضخم وفقاً

⁹ A.T. Kearney, The Global Business Policy Council, FDI Confidence Index, October 2004, page 12

¹⁰ Hirschleifer, Jack, "Risk, the Discount Rate and Investment Decisions", The American Economic Review, May 1961, p.117

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

عليها بينما لا تقوم الدولة (ب) بنفس الشيء، إذ أن البيانات التي يمكن الاعتماد عليها للدولة (أ) تعتبر ببساطة أساساً أفضل يمكن أن تُبنى عليه تنبؤات بالعائد في المستقبل. وهذا الاختلاف ينعكس في واحدة من طريقتين أو في مزيج من كليهما:

١. قيام المستثمر بتحديد علاوة المخاطر أكثر ارتفاعاً بالنسبة للفرص في الدولة (ب) عما هي عليه بالنسبة للدولة (أ).

٢. قيام المستثمر بخضم توقعاته وتنبؤاته بالنسبة للدولة (ب) كي تعكس زيادة عدم التيقن. أي أن الإيرادات المتوقعة ستميل إلى أن تكون أقل، كما تميل التكاليف المتوقعة إلى الارتفاع، عما هي عليه بالنسبة للدولة (أ).

على أن التقديرات الخاصة بالمستقبل، والتي تعكس الاختلاف في نوعية البيانات، ستعكس في معدل الخضم. على سبيل المثال، فإن الاستثمار في الصناعة (س) في الدولة (أ) قد يتم خصمه بنسبة ١٨٪، بينما يقوم نفس المستثمر بخضم استثماراته في الدولة (ب) في نفس

البيانات المنشورة لكلا الدولتين في السنوات الأخيرة كانت متماثلة أيضاً، وأن بيانات الاقتصاد الكلي المنشورة لكلا الدولتين متماثلة، مع تقدير تماثل المخاطر السياسية... إلخ في كليهما. وباختصار، فإننا نفترض أن البيانات المتعلقة بكل من المخاطر التي تؤثر في علاوة المخاطر، المذكورة سابقاً، وكذلك بالنسبة للتضخم في الماضي، كلها متماثلة في الدولتين (أ) و (ب).

ونظراً لكل ما سبق فإننا نميل إلى القول بأن الحد الأدنى للعائد على حقوق الملكية بالنسبة للصناعة (س) في الدولتين (أ) و (ب) سيكون متساوياً. ولكن ينبغي ملاحظة أننا كنا نشير إلى البيانات المنشورة. فماذا يكون عليه الأمر إذا ما كانت درجة جودة البيانات المنشورة يمكن الاعتماد عليها في الدولة (أ) ولا يمكن الاعتماد عليها في الدولة (ب)؟

بالنسبة لأي مستثمر متوقع في الصناعة (س)، فإن تقديره لهذا الاستثمار المتوقع سيكون مختلفاً بالنسبة للدولة (أ) وللدولة (ب)، نظراً لأن الأولى تنتج بيانات يمكن الاعتماد

- الصناعة بنسبة ٢٢٪ كي يعكس ذلك عدم إمكان الاعتماد على المعلومات الصادرة من الدولة (ب).
- وللحصول على مثال لذلك انظر ملحق ١ ب. وهذا له بعض التأثيرات الهامة:
١. أن تقييمات المستثمرين للفرص في الدول (أ) ستكون أعلى من تقييمهم للفرص المعادلة لها في الدولة (ب). هذا ببساطة هو الأثر الناتج عن خصم العوائد المستقبلية بمعدل أعلى في الدولة (ب).
 ٢. عند مقارنة الفرص الاستثمارية، فإن من الطبيعي أن يقوم المستثمرون باختيار الدولة (أ).
 ٣. أن الدولة (ب) ستجذب قدراً أقل من الاستثمارات بالنسبة للفرد.
- وهناك أيضاً بعض الآثار الثانوية الهامة التي تظهر عندما تتخلف إلى الافتراضات التي تحاول تبسيط الموضوع:
١. أن الدولة التي تنتج معلومات لا يمكن الاعتماد عليها يحتمل أن تتخلف إلى الوراء بعد كثير من التي كان يمكنها، بدون
- هذا السبب، أن تتنافس معها في مجال الاستثمارات العالمية. إن رأس المال في الوقت الحاضر يتحرك بسهولة عبر الحدود دخولاً وخروجاً. ويتنافس كثير من الدول على الموارد الاستثمارية النادرة. والمعلومات من أهم الخصائص التي تتنافس عليها الدول.
٢. نظراً لشراسة وقوة المنافسة، فإن الدولة التي لا تنتج سوى معلومات ضعيفة مثل الدولة (ب) قد لا تدخل حتى في القوائم المختصرة التي يعدها المستثمرون عن الأماكن المستهدفة للاستثمار. كما أن بعض المستثمرين قد يعتبر عدم إمكان الاعتماد على المعلومات بمثابة "حبة السم" التي تمنعه من الترشيح للاستثمار في الدولة (ب).
 ٣. في الدولة (ب)، إن معدل النمو الاقتصادي سيكون أقل كثيراً عما كان يمكن أن يكون عليه لو كانت المعلومات قابلة للاعتماد عليها.

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

مر من خلال السعر الرسمي لبنك البرازيل المركزي، وما الذي تم تحويله من خلال السوق الموازية للعمليات السياحية. وسأقوم باستثمارات أكبر لو أمكنني أن أعلم ما يجري في بنوكهم في كل وقت - حتى مع استمرار وجود المخاطر. وذلك لأنه مع وجود البيانات السليمة، ستكون لدي القدرة على تقييم المخاطر وحساب تكلفتها، و يمكنني أن أقوم بتغيير قراري إذا كانت هذه التدفقات سالبة، وبدون ذلك فإنني سأقوم بالتخمين فيما تدور به الشائعات، وهذا هو الطريق الذي يقودك إلى الإفلاس".

إن رجال الأعمال والمستثمرين الأذكى عادة ما يسعون إلى إدارة وتخفيض المخاطر، والقيام بالتخطيط واتخاذ القرارات التي تضيف قيمة إلى منشاتهم. وهنا تصبح المعلومات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها، التي تأتي في حينها، أمراً لا غنى عنه بالنسبة إليهم. والدول التي لا يمكنها الوفاء بالمعايير والمستويات التي يطلبونها ستخرج من السباق على الاستثمار والنمو الاقتصادي. وكلما

4. وباستعادة الأثر الذي ذكره بارو Barro في كتاباته السالف الإشارة إليها - وهي أن النمو والاستثمار يعزز بعضه بعضاً - فإن الدول المتفوقة في إنتاج المعلومات يمكنها أن تبني نمواً متسارع الخطى لأن معدلات النمو الأكثر ارتفاعاً في حد ذاتها تجعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية.

ويشهد أحد المستثمرين الأجانب في البرازيل على الرابطة المتبادلة بين المعلومات والمخاطر في كتاب توماس فريدمان عن "سيارة الليكسس وشجرة الزيتون" The Lexus and the Olive Tree.¹¹

"لقد أصبحت الآن أحصل كل يوم على بيانات استطلاع الرأي في مختلف نواحي الاقتصاد البرازيلي، كما يصلني فاكس في نهاية كل يوم عن كافة التدفقات الرأسمالية في البرازيل في نفس اليوم. وأصبحت أعلم بما جرى في حسابهم التجاري، وما الذي حدث في حساباتهم المالية، وما الذي

¹¹ Friedman, Thomas, The Lexus and the Olive Tree, Anchor Books, New York. 2000. pp. 173-174

ارتفعت مهارة وحنكة المستثمرين كلما ازدادت احتمالات ابتعادهم عن تلك الدول. وتحدد عملية المسح التي قام بها A.T. Kearney لأضخم ١٠٠٠ شركة في العالم أن "الفساد وقلة الشفافية" هما ثاني أهم التهديدات للقدرة التنافسية بالنسبة للدول التي دخلت مؤخرا الاتحاد الأوروبي (بعد ضعف البنية الأساسية)¹².

عليه الآن¹³ بالمقارنة مثلا مع المجر وبولندا.

قرارات الاقتصاد الكلي المبنية على المعلومات

من الواضح أن قرارات الاقتصاد الكلي التي تتخذها الحكومات لها أهميتها في خلق مناخ مناسب للاستثمار، سواء أكان بالنسبة للاستثمار في مشروعات ومنشآت جديدة أم في مشروعات ومنشآت قائمة فعلا. وقد قمنا فيما سبق بتعداد عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر في قرارات الاستثمار. وعلى سبيل المثال فإن مناخ الاستثمار المناسب يتطلب من بين أشياء أخرى:

- الاستقرار النقدي: تعتبر الإحصاءات التي تتبع مختلف الإجراءات الخاصة بعرض النقود وتغيرات الأسعار أساسية بالنسبة لقرارات السياسة النقدية. ومع ذلك، فإن المعلومات المطلوبة تتعدى تلك الإجراءات الأولية إلى غيرها التي تؤدي إلى تكثيف، أو تقييد، الضغوط على الإفراط في

ولكن كيف يمكن أن يؤدي نقص الاستثمار الذي يُسببه عدم إمكان الاعتماد على المعلومات أن يؤثر على مستوى المعيشة؟ هذا أمر يصعب تقديره، إلا أنه بنظرةٍ بديهية، يمكن أن نرى كيف أن تغيراً بنسبة مئوية بسيطة ومتواضعة في معدل النمو أن يؤثر في مستوى المعيشة بمرور الوقت. ولو كان متوسط نمو نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٨٧٠ وحتى أوائل التسعينات من القرن الماضي أقل بنسبة ٨٪ سنوياً، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعادل ٣٠٪ مما هو

¹² A.T. Kearney, page 21

¹³ Barro, Robert I and Xavier Sala I. Martin,

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

تقوم باتخاذ قرارات استثمارية - ويظهر هذا بجلاء في قطاعي التعليم والبنية الأساسية - اللذان يتطلبان معلومات كثيرة وتفصيلية، حتى لو كانت معايير القرارات في العادة مختلفة عن تلك التي تم وصفها بالنسبة للقطاع الخاص. كما أن الحكومات أيضا تقتصر من الأسواق الدولية حيث تقوم بتدبير الأموال من المستثمرين.

والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، والتي تقوم الحكومة بتوفير القدر الأكبر منها، تعتبر أساسية لدعم هذه القرارات التي تتخذها الحكومة، والتي ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة على جذب الاستثمار إلى إقتصادها ودفع النمو الإقتصادي.

أثر ثورة المعلومات

إن الخطى السريعة، والمتزايدة لعمليات استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك شبكة الإنترنت لها آثار واسعة على النمو الإقتصادي.

وفي عملية المسح التي قامت بها مجلة إكونوميست على الإقتصاد

التوسع النقدي، ومستوى الإنفاق الحكومي الحالي والمتوقع، وحجم عجز الموازنة بالنسبة للناج المحلي الإجمالي. والقدرة على الاقتراض، والالتزامات غير الممولة للتأمين الاجتماعي وعجز الحساب الجاري وشكل وتوقعات الهيكل السكاني

- استقرار العملة: (وهو ذو أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب) وعلى سبيل المثال، فإن المعلومات المتعلقة بعجز الحساب المالي ستبين لمتخذي القرار في الحكومة ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية سليمة من ناحية قيامها بتخفيض أو تجنب الضغوط الخاصة بتخفيض قيمة العملة. ومن المعروف أن الاستقرار النقدي واستقرار قيمة العملة في حد ذاتهما، بوجود علاقة وثيقة فيما بينهما، يرتبطان ارتباطا وثيقا بمرور الوقت.
- السياسات التجارية والضريبية والصناعية التي لا تشجع على الاستثمار.

فضلا عن هذا، فإن الحكومة ذاتها

الجديد، تؤكد الإكونوميست أن أهم ناحية من نواحي التحول في الاقتصاد الجديد ليست هي التحول إلى الصناعات عالية التكنولوجيا، بل هي الطريقة التي تؤدي بها تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين كفاءة جميع أجزاء الاقتصاد، وخاصة في منشآت الاقتصاد القديم¹⁴.

وتقرر نفس المقالة أنه "عن طريق زيادة الحصول على المعلومات يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساعد في جعل الأسواق تعمل بشكل أكثر كفاءة. كما أن تكنولوجيا المعلومات عالمية بحق، وترتبط تكنولوجيا المعلومات بالعلومة ارتباطاً وثيقاً، ومن خلال تخفيض تكاليف الاتصالات، ساعدت تكنولوجيا المعلومات على عولمة الإنتاج، وأسواق رأس المال. كما أن العولمة بدورها تزيد من انتشار المنافسة ومن ثم الابتكار، كما تعمل على زيادة سرعة انتشار التكنولوجيا عن طريق التجارة والاستثمار¹⁵.

لا مكان لإخفاء الحقائق

حتى وقت قريب، كان يمكن للدولة التي تنتج معلومات لا يمكن الاعتماد عليها أن تحقق بعض النجاح في إخفاء الحقيقة. وكان أحد الأساليب هو التوزيع المحدود للمعلومات، سواء أكان ذلك نتيجة لسياسة رسمية تقضي بذلك، أم نتيجة لطرق توزيع دولية غير واضحة. كما كان يستخدم الإدعاء عادة بأن توزيع المعلومات الحساسة ينبغي أن يكون محدوداً. وعادة ما كان ذلك ذريعة، مع اقتصار "الحساسية" فقط على خشية الجهة المسؤولة من الإحصاءات من انكشاف عدم كفاءتها. وفي حالات أخرى، كانت

¹⁴ "How The Information Technology Can Boost Economic Growth", The Economist, Sept. 21, 2000

¹⁵ نفس المرجع السابق

¹⁶ نفس المرجع السابق

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

- سواءً أكانوا أفراداً أم شركات ومنظمات - على امتداد كوكب الأرض.

ومع الإشارة إلى هذه المعلومات من جانب صناع القرار ذوي الحساسية بمصطلح القطيع الإلكتروني Electronic Herd، يلاحظ توماس فريدمان أنه في السنوات الأخيرة، تعلم القطيع الإلكتروني عادةً بالطريقة الصعبة، أن يطلب قدرًا أكبر من الشفافية في التقارير المالية. وقد تعلمت الدول التي تدخل إلى القطيع بشكل متزايد وأيضا بالطريقة الصعبة، أنه كلما ازدادت الشفافية التي يصفونها ببياناتهم وعملياتهم المالية، كلما قلت درجة احتمال قيام القطيع بالابتعاد عنها فجأة¹⁷. وعلى سبيل المثال، "عندما حدث الاضطراب في اقتصاد كوريا الجنوبية في ديسمبر ١٩٩٧، فإنها كانت تخبر كل شخص أن احتياطياتها من النقد الأجنبي تزيد على ٣٠ مليار دولار، وعندما كانت الاحتياطيات لا تزيد عن ١٠ مليار دولار. وعندما اكتشف القطيع الإلكتروني ذلك رحل ببساطة. والآن

الحكومات الاشتراكية "حساسة" تجاه التحديات لمركزية القوة الاقتصادية عليها.

لقد أخذ العالم يتقلص في خلال معظم السنوات السبعين الأخيرة مع النمو السريع للسفر بالطائرات، وقدم التلفزيون، وسرعة هبوط تكلفة الاتصالات الدولية. ألا أنه منذ أواخر الثمانينات في القرن الماضي أخذ هذا التقلص العالمي - أو ما أطلق عليه "العولمة" - أخذ يتسارع بدرجة كبيرة مع ثورة المعلومات.

والآن، وسواءً أكانت نوعية معلومات الدولة ممتازة أم غير مقبولة، فإن الأخبار أصبحت تنتشر بسرعة. ولم تعد الحكومات خاضعة فقط للنظام الجديد بل الشركات أيضا. ويتوقع المستثمرون وصناع السياسات أن يحصلوا على البيانات بحرية عن أطراف أصابعهم، تبعا لبساطة البحث على شبكة الإنترنت. وأصبحت المقارنات بين الدول والشركات المتنافسة، والتي كانت حكرًا على المؤسسات المالية وغيرها، تجري بواسطة الرسميين والمستثمرين

¹⁷ مرجع سبق ذكره. ص 171 - 172 Friedman

فإن وزارة المالية في كوريا الجنوبية ترسل رسالة بالبريد الإلكتروني إلى المستثمرين العالميين بالتفاصيل الخاصة باحتياجاتها النقدية في نهاية كل يوم عمل¹⁸.

ويشير فريدمان إلى ما ذكره أحد المستثمرين الأجانب "أن الكوريين قد انتقلوا من التفكير بأن الشفافية لا تعني شيئاً إلى الاعتقاد بأن الشفافية هي كل شيء"¹⁹.

وحدثاً جداً واجهت إحدى الحكومات اليونانية السابقة متاعب في جميع أنحاء العالم عندما تم اكتشاف أنها كانت تقوم باستمرار وبشكل جوهري في تخفيض تقديراتها لعجز الموازنة في البلاد كي تبدو متفقة مع حدود العجز المالي الذي يبلغ ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، التي حددها اتفاق الاتحاد الأوروبي للاستقرار. وقد أكدت Eurostat، وهي الهيئة الأوروبية القائمة على بث الإحصاءات، إتمام المراجعة بتصحيح العجز إلى ٤،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام

٢٠٠٠ (مقارنة بنسبة ٢٪ التي سبق نشرها)، و٣،٧٪ في عام ٢٠٠١ (مقابل ١،٤٪) و٤،٦٪ في ٢٠٠٢ (مقابل ١،٧٪)^{٢٠}.

وقد قامت مؤسسات التصنيف الائتماني فوراً بإخطار اليونان أن تصنيفها الائتماني ستجري مراجعته مع احتمال تخفيضه^{٢١}.

وبالمثل تسارع تحدي ثورة المعلومات للقطاع الخاص، نتيجة للفضائح التي أصابت شركات كبرى مثل إنرون و بارمالات وغيرها من الفضائح الشهيرة، وسواء أكانت الفضائح مالية أم غش منتجات أم معلومات ضعيفة وخادعة، فإن الأخبار الخاصة بها تنتقل في لمح البصر على شبكة الإنترنت - هناك ما يزيد على ٥ مليون موقع يومي ظهرت على شبكة الإنترنت. وفي مقال عن تنامي ظاهرة المواقع الشخصية "blogs" على الإنترنت - في السنوات الخمس الأخيرة - وقد ذكرت مجلة فورتنس أن حالة اكتشاف غش المنتجات

¹⁸ نفس المرجع السابق

¹⁹ نفس المرجع السابق

²⁰ Courage, Sylvain, "Statistique à la Grecque, at Nouvel Observateur, Octobre 14, 2004

²¹ "Reality Check", The Economist, Sept 30, 2004

قيمة المعلومات في دعم قرارات الاستثمار

قد أشعلت اهتمام ١,٨ مليون قارئٍ للمواقع التي نشرت الموضوع. كما لخص المسئول التنفيذي الأول لشركة أخرى نتائج ثورة المعلومات فيما يلي "عندما يكون لدى كل فرد أداة للتحدث مع باقي العالم، فإنك لا يمكن أن تتخفى من أخطائك. ويجب عليك مراجعتها"²².



²² Krkpatrick, David and Daniel Roth "Why There is No Escaping the Blog", Fortune, January 10, 2005, pp. 44-50